الأمم المتحدة

S/2004/505

مجلس الأمن

Distr.: General
21 June 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن عن شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ خلال رئاسة ألمانيا للمجلس (انظر المرفق). وقد تم إعداد هذا التقييم تحت مسؤوليتي بعد عقد مشاورات مع أعضاء آخرين للمجلس.

وأرجو التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور غونتر بليغر
السفير

250604 240604 04-39820 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة ألمانيا
(نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

المقدمة

١ - تميزت الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن أثناء شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بصفة خاصة بمناقشات حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومسألة قبرص والعراق والشرق الأوسط. وناقش مجلس الأمن أيضا الأزمات الإنسانية الخطيرة في السودان (دارفور) وفي المنطقة الشمالية من أوغندا. وأبرزت مناقشة في المجلس بشأن دور قطاع الأعمال في منع وقوع الصراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام الدور الهام الذي يمكن للقطاع الخاص أن يؤديه في تخفيف العواقب التي تخلفها الصراعات، والإسهام الممكن من قطاع الأعمال الخاص من أجل إعادة إقرار السلام والأمن. وقد لاقت نتائج مؤتمر برلين المعقود بشأن أفغانستان ترحيبا من مجلس الأمن الذي أعاد تأكيد تأييده للالتزام الطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي في أفغانستان. واعتمد مجلس الأمن قرارا بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة بهدف توفير المزيد من الحماية لحقوق الأطفال الذين تربطهم صلة بالصرع المسلح.

٢ - وعقد المجلس ١٨ مشاورة غير رسمية وعقد جلسة سرية واحدة وتسع جلسات إحاطة إعلامية علنية وجلسات عامة وأجرى كذلك مناقشتين مفتوحتين (بشأن الشرق الأوسط وأسلحة الدمار الشامل). واعتمد المجلس خمسة قرارات (التحقيق في عملية النفط مقابل الغذاء، الأطفال في الصراعات المسلحة، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصحراء الغربية، هايتي) وأصدر المجلس خمسة بيانات رئاسية (أفغانستان، الجماهيرية العربية الليبية، العراق/الكويت، كوسوفو وكوت ديفوار). وجرى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر.

أفريقيا

غينيا - بيساو

٣ - أثناء مشاورات غير رسمية جرت في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أطلع ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، دافيد ستيفن،

المجلس على آخر التطورات بشأن الحالة في غينيا – بيساو. ورحب أعضاء المجلس بإجراء انتخابات تشريعية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ وأثنى هؤلاء على شعب غينيا – بيساو على ما يتمتع به الشعب من نضوج ديمقراطي. وحث أعضاء المجلس الأحزاب السياسية على مواصلة العمل معا من أجل المصالحة الوطنية وعودة النظام الدستوري. وأشاد هؤلاء بأدوار التنسيق التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى غينيا – بيساو أثناء العملية الانتخابية ومراقبة الانتخابات، على التوالي. وأعرب هؤلاء عن استمرار تأييدهم لممثل الأمين العام وكذلك لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو. وفي بيان صحفي (SC/8054)، أعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء استمرار الصعوبات الاقتصادية الخطيرة في غينيا – بيساو، ووجّه هؤلاء نداءً قويا إلى المجتمع الدولي، لمواصلة النظر في الحالة في غينيا – بيساو باعتبارها من المسائل المستعجلة.

السودان (دارفور)

٤ – في المشاورات التي جرت في ٢ نيسان/أبريل، في إطار البند ”مسائل أخرى“ استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسِّق الإغاثة في حالات الطوارئ في منطقة دارفور بالسودان. وقد وصف الاعتداءات المتواصلة من قوات ميليشيا جنجويد على السكان المحليين في دارفور بأنها بمثابة أفعال تماثل التطهير العرقي. فقد أُجبر ما يزيد على مليون شخص على ترك ديارهم بسبب الصراعات المسلحة حتى الآن. وبدون تحسن حالة الأمن على الفور وكذلك توفير سبل الوصول أمام الوكالات المعنية بالمساعدة الإنسانية، سوف تتفاقم الأزمة بشكل خطير.

٥ – وفي بيان صحفي (SC/8050)، أعرب أعضاء المجلس بعد ذلك عن بالغ قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية الجسيمة في دارفور ودعا هؤلاء الأطراف المعنية إلى أن تتعاون تعاونا كاملا بغية التصدي للحالة الخطيرة، لضمان حماية المدنيين ولتيسير سبل إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وطالب المجلس أيضا بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار من أجل إيصال المساعدة الإنسانية وإجراء تسوية سياسية للنزاع.

أوغندا (المنطقة الشمالية من أوغندا)

٦ – في مشاورات جرت يوم ١٤ نيسان/أبريل، في إطار البند ”مسائل أخرى“ استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسِّق الإغاثة في حالات الطوارئ حول الحالة الإنسانية في المنطقة الشمالية من أوغندا. فقد أُجبر

ما يزيد على مليون ونصف مليون شخص على ترك ديارهم وجرى اختطاف ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ طفل منذ بداية الصراع منذ ١٨ سنة بين الحكومة في كمبالا وجيش الرب للمقاومة في شمال البلد.

٧ - وفي بيان صحفي (SC/8057)، أدان مجلس الأمن بقوة الفظائع المروعة وأعرب عن بالغ قلقه إزاء الأزمة الإنسانية، وخصوصا الاختطاف والتجنيد القسري للأطفال والعنف الجنسي المقترف ضدهم. وأكد مجلس الأمن أنه لا ينبغي أن تظل هذه الجرائم دون عقاب. وطالب أعضاء مجلس الأمن بوضع حد فورا لجميع أعمال العنف ضد المدنيين وبإنهاء العقبات أمام إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين.

كوت ديفوار

٨ - استمع مجلس الأمن، في إطار البند ''مسائل أخرى'' يوم ٨ نيسان/أبريل، إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن نقل قوات من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المنشأة حديثا والتي بدأت عملياتها في ٤ نيسان/أبريل.

٩ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قدم غويهينو، وكيل الأمين العام، إفادة إعلامية إلى المجلس بشأن البعثة الرفيعة المستوى الموفدة إلى كوت ديفوار والتي رأسها في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/أبريل. وكانت البعثة تتألف من الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكبار المسؤولين من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وممثل للاتحاد الأفريقي. والهدف من البعثة هو الإيعاز في أذهان جميع الأطراف في كوت ديفوار بالحاجة الملحة لحسم الجمود المستحكم في عملية السلام. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للبعثة.

١٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أذن مجلس الأمن لرئيسه بأن يدلي ببيان، يؤكد فيه المسؤولية الفردية لكل جهة فاعلة في كوت ديفوار في تسوية الأزمة. وأعرب البيان أيضا عن استعداد المجلس للنظر في اتخاذ خطوات أخرى لتشجيع التنفيذ الكامل لاتفاق لينا س - ماركوسي ولتعزيز عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك الإجراءات التي قد تتخذ، إذا دعت الضرورة، ضد الأفراد الذين تعتبر أنشطتهم عقبة أمام التنفيذ الكامل للاتفاق. وقد أُصدر البيان في الوثيقة S/PRST/2004/12.

الصحـراء الغربيــة

١١ - في ٢٧ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن أثناء مشاورات غير رسمية إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن الحالة بخصوص الصحراء الغربية. وفي الإحاطة، أشار الأمين العام المساعد إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل (S/2004/325)، وفيه أوصى الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

١٢ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٤١ (٢٠٠٤) وفيه أعاد المجلس التأكيد على تأييده لخطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره كحل سياسي أمثل على أساس الاتفاق بين الطرفين. وينص القرار على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة ستة أشهر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة قبل نهاية فترة الولاية، متضمنا تقييما لحجم البعثة الضروري فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بهدف إمكانية خفض حجمها.

الجماهيرية العربية الليبيــة

١٣ - في ٢٢ نيسان/أبريل، أذن مجلس الأمن للرئيس بأن يدلي ببيان، يرحب فيه بالقرار الذي اتخذته الجماهيرية العربية الليبية للتخلي عن برامجها المتعلقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل، ويعرب فيه عن الأمل بأن ينفذ القرار ١٨/٢٠٠٤ الصادر من مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بروح التعاون المستمر. وقد صدر البيان الرئاسي في الوثيقة S/PRST/2004/10.

آسيــا

العــراق

١٤ - في ١٦ نيسان/أبريل، وفي إحاطة مفتوحة، أبلغت الولايات المتحدة باسم القوة المتعددة الجنسيات مجلس الأمن، عملا بالفقرة ٢٥ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، عن الجهود التي تبذلها هذه القوة والتقدم الذي أحرزته. وفي المشاورات المغلقة اللاحقة عن العراق، ركزت المناقشات على الوضع الأمني الراهن في العراق، وعلى الأفكار الأولية بشأن الهياكل المؤقتة اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه، التي قدمها المستشار الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، في مؤتمر صحفي عقد في بغداد في ١٤ نيسان/أبريل بشأن ولاية جديدة

للقوة المتعددة الجنسيات في العراق وبشأن العناصر الممكنة لاتخاذ قرار في المستقبل من مجلس الأمن.

١٥ - وفي أعقاب تعيين هيئة تقصي رفيعة المستوى من قبل الأمين العام، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قرار مجلس الأمن ١٥٣٨ (٢٠٠٤)، الذي رحب بتعيين هيئة التقصي، ودعا سلطة الائتلاف المؤقتة والعراق وجميع الدول الأعضاء الأخرى، إلى أن تتعاون تعاونا تاما بجميع الوسائل المناسبة مع هيئة التقصي. ويتطلع مجلس الأمن إلى تلقي التقرير النهائي للتحقيق في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء وتسييره.

١٦ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة أعقبتها مشاورات مغلقة عن العراق مع المستشار الخاص للأمين العام. وفي جلسة الإحاطة المفتوحة، تحدث السيد الإبراهيمي باستفاضة عن آراءه التي أعرب عنها في مؤتمر صحفي في بغداد بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل عن الحكومة المؤقتة بعد نقل السيادة في ٣٠ حزيران/يونيه. وأبلغ المجلس عن خططه للعودة إلى بغداد لتيسير الاتفاق حول الهياكل المقترحة وحول الشخصيات المحددة التي ستشغل مناصب في الحكومة المؤقتة. وأقر المجلس بيانا رئاسيا يدعم فيه السيد الإبراهيمي (S/PRST/2004/11).

١٧ - وخلال المشاورات، طرحت الدول الأعضاء أسئلة كثيرة تتعلق بتوازن القوى بين القوة المتعددة الجنسيات، والحكومة العراقية والأمم المتحدة. وأعربت كذلك عن قلقها بشأن الوضع الأمني البالغ الصعوبة.

الحالة بين العراق والكويت (الأشخاص المفقودون الكويتيون والممتلكات المفقودة)

١٨ - في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢١ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السفير يولي فورونتسوف، منسق الأمين العام الرفيع المستوى، حول التقرير الخامس عشر للأمين العام (S/2004/301)، استنادا إلى الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٨ (١٩٩٩). وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم المتواصل للعمل الذي يقوم به السفير فورونتسوف وقدموا تعازيهم إلى عائلات المفقودين الذين تم التعرف عليهم. وأعربوا عن أملهم بأن يقدم للعدالة المسؤولون عن إعدام الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٩ - وفي بيان صحفي (SC/8067)، دعا أعضاء مجلس الأمن أيضا جميع الأطراف المعنية لمواصلة أعمالها للتوصل إلى حل مرض يشمل جميع الجوانب الإنسانية في إطار ولاية السفير

فورونتسوف وذكّر بأنه لا تزال توجد أمام العراق التزامات دولية، على النحو الوارد في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤، بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

الشرق الأوسط (بما في ذلك قضية فلسطين)

٢٠ - عقد المجلس مناقشة مفتوحة في ١٩ نيسان/أبريل بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. وعُقد الاجتماع في أعقاب اغتيال قائد حماس، عبد العزيز الرنتيسي، في ١٧ نيسان/أبريل على يد إسرائيل. وخلال الجلسة، أعربت الوفود بشكل عام عن قلقها البالغ إزاء التطورات الأخيرة على الأرض.

٢١ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة الإحاطة العلنية التي يعقدها شهريا حول الحالة في الشرق الأوسط. ونقل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام السيد تيري رود - لارسن، إلى المجلس تقييمه لآخر التطورات السياسية، وركز بشكل رئيسي على إعلان مبادرة حكومة إسرائيل بالانسحاب من غزة. وقال إنه يعتقد أن الانسحاب من غزة، إذا ما تم بالطريقة الصحيحة، قد يفضي إلى عصر جديد من صنع السلم في الشرق الأوسط. ولكي يتحقق ذلك، من الضروري توفر عنصرين اثنين. الأول، أن يشكل الانسحاب نهاية لاحتلال قطاع غزة، لا مجرد إعادة انتشار عسكري؛ والثاني، أن يكون الانسحاب مصحوبا بتنفيذ الالتزامات الفلسطينية والإسرائيلية الأخرى بموجب خارطة الطريق. وناشد الطرفين الاستفادة من الفرصة التي تتيحها مبادرة الانسحاب، وناشد المجتمع الدولي بأن يقدم المساعدة إلى الأطراف المعنية. وفي مشاورات غير رسمية جرت عقب الإحاطة، اتفق أعضاء المجلس بشكل عام على تقييم الحالة الذي قدمه المنسق الخاص.

٢٢ - وبعد المشاورات غير الرسمية السابقة، عرض مشروع قرار يطالب، في جملة أمور، بوقف عمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون، بوصفه الوثيقة S/2004/322 بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل. ولم يتخذ أي إجراء.

أفغانستان

٢٣ - عقد مجلس الأمن جلسة عامة عن الحالة في أفغانستان في ٦ نيسان/أبريل. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسفير الألماني بليغر عن مؤتمر برلين المعقود بشأن أفغانستان. وشرح كلاهما الخطوط العريضة للإنجازات التي حققها المؤتمر: التزامات الإصلاح من قبل الحكومة الأفغانية، ولا سيما في ميدان نزع سلاح القوات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، والتعهدات المالية الهامة من قبل الجهات المانحة

وازدياد التعاون الإقليمي في الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات. ورحبا بإعلان الرئيس قرظاي بإجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. علاوة على ذلك، فقد أبرزا المشاكل الأمنية المستمرة التي تهدد إجراء انتخابات موثوقة، فضلا عن زيادة التحديات الناجمة عن المخدرات.

٢٤ - ورحب أعضاء المجلس ودول أخرى بنتائج المؤتمر وأكدوا على أن التصدي للتحديات المتبقية التي يتطلب التزاما طويل المدى من قبل المجتمع الدولي وشراكة دائمة بينه وبين الأفغان. وأذن مجلس الأمن لرئيسه بأن يدلي ببيان، ويؤيد إعلان برلين ومرفقاته، بما في ذلك البيان الختامي لمؤتمر برلين. وصدر البيان في الوثيقة S/PRST/2004/9.

جورجيا

٢٥ - في ٢٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مفتوحة بناء على طلب بعثة جورجيا الدائمة لدى الأمم المتحدة، قدم فيها رئيس وزراء جورجيا، زوراب زفانيا، إحاطة للمجلس عن آخر التطورات وآراء بلده حول عملية السلام في أبخازيا بجورجيا.

٢٦ - وفي أعقاب تعليق الجلسة، عقد المجلس مشاورات غير رسمية واستمع إلى استهلال قدمه الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، بجورجيا، وأوضح أن التقدم يسير بخطى بطيئة مرة أخرى. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في جورجيا والجهود التي يبذلها فريق الأصدقاء، وأبلغ عن أملهم في استمرار عملية السلام رغم وصول الوضع مؤخرا إلى مأزق.

أوروبا

قبرص

٢٧ - في ٢ نيسان/أبريل، وفي جلسة مفتوحة، استمع المجلس إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام، ألفارو دي سوتو، عن آخر التطورات في المحادثات القبرصية.

٢٨ - ووصف مختلف مراحل المفاوضات منذ استئناف المحادثات القبرصية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأثنى خاصة على أعمال الخبراء الفنيين، الذين وضعوا اللمسات الأخيرة على ١٣١ قانونا واتفاق تعاون، التي تقع في ٠٠٠ ٩ صفحة من النصوص. إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق على التغيرات المقترحة على الصعيد السياسي. وفي مشاورات غير رسمية بعد الإحاطة المفتوحة، أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للمساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام، والعمل الذي يقوم به المستشار الخاص وفريقه، وأعربوا عن الأمل في

التوصل إلى حل لمشكلة قبرص. وفي بيان صحفي صدر بعد الجلسة (SC/8050)، لاحظ أعضاء المجلس أنه حان الأوان لكي يقرر القبارصة مستقبلهم في هذه المرحلة الهامة.

٢٩ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة (SC/8061)، ورحب بنتائج مؤتمر المانحين الدوليين لقبرص، الذي عُقد في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في بروكسل، لتنظيم الدعم المالي لتغطية التكاليف المرتبطة بالتسوية السياسية المحتملة لمسألة قبرص. وأعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم لاتخاذ مزيد من التدابير على النحو المنصوص عليه في الخطة، بما في ذلك إنشاء عملية جديدة للأمم المتحدة لدعم تنفيذها السريع والدائم من قبل جميع الأطراف وتقديم المساعدة لكفالة أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها كاملة بموجب التسوية.

٣٠ - وفي ١٩ و ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات حول مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي ٢١ نيسان/أبريل، طرح مشروع القرار للتصويت و لم يعتمد بسبب التصويت السلبي من قبل أحد الأعضاء الدائمين (الاتحاد الروسي). وقدم العديد من أعضاء مجلس الأمن تعليلا للتصويت (انظر S/PV.4947).

٣١ - وفي بيان صحفي بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل، لاحظ أعضاء مجلس الأمن نتائج الاستفتاءات التي أجريت في قبرص بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حول التسوية الشاملة لمشكلة قبرص وشاركوا الأمين العام خيبة أمله في عدم نجاح الجهود المبذولة منذ عام ١٩٩٩ لتوحيد الجزيرة. وأعربوا عن أسفهم لافتقاد فرصة استثنائية وتاريخية لحل قضية قبرص، وكرروا دعمهم القوي للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في قبرص، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تقرير الأمين العام القادم.

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٣٢ - في ١٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة عامة عادية بشأن كوسوفو. واستمع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي ركز في إحاطته على أعمال العنف في كوسوفو خلال الفترة ١٧-٢٠ آذار/مارس. وحذر من أنه لا يزال هناك احتمال باندلاع أعمال العنف رغم هدوء الوضع الحالي. وقال إن الهجمات العنيفة التي يشنها ألبان كوسوفو ضد صرب كوسوفو بعد سلسلة من الأحداث التي شملت إطلاق نار على شاب من صرب كوسوفو، وغرق طفلين من ألبان كوسوفو ما هي إلا عمليات ''حملة منظمة وواسعة الانتشار ومستهدفة''. وقد أوقفت أعمال العنف عملية العودة تماما، التي أظهرت قبل اندلاع الأحداث دلائل عن حدوث تقدم محدود ولكن مشجع. وفي المناقشة التالية، أدان أعضاء المجلس على نطاق واسع العنف العرقي في كوسوفو، وحثوا المؤسسات المؤقتة في حكومة كوسوفو على تحملها المسؤولية وتعويض الخسائر وكررت دعمها للسياسة بأن

''المعايير قبل المركز''. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أذن المجلس للرئيس بأن يدلي ببيان عن كوسوفو، صدر في الوثيقة S/PRST/2004/13.

أمريكا اللاتينية

هايتي

٣٣ - في مشاورات غير رسمية أجريت في ٣٠ نيسان/أبريل، عرضت الأمانة العامة للأمم المتحدة تقرير الأمين العام عن هايتي (S/2004/300)، الذي ضم مقترحات من أجل ولاية وهيكلية واختصاصات بعثة حفظ السلام المتعددة التخصصات والبناء الوطني التي ستحل محل القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات الحالية، والتي صدر بها تكليف بموجب القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) لفترة ثلاثة أشهر. وقدم المستشار الخاص للأمين العام لهايتي، رينالد دوماس، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن رحلته الأخيرة إلى المنطقة. وأشار إلى توقع حدوث تحسن في التعاون بين حكومة هايتي الانتقالية والمنظمات الإقليمية. ورحب أعضاء المجلس بالنهج الشامل الطويل الأجل لمشاركة الأمم المتحدة في هايتي. وطلبوا كذلك أن تتاح معلومات عن الآثار المالية في أقرب وقت ممكن.

٣٤ - ثم اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، وأنشأ ''بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي'' لفترة ستة أشهر اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وستتألف البعثة من ٦ ٧٠٠ فرد و ١ ٦٢٢ ضابط شرطة، وعدد من عناصر بناء السلام المتعددي التخصصات. وفي إطار ولاية البعثة تحظى البيئة الآمنة والمستقرة، والعملية السياسية وحقوق الإنسان بالأهمية على عدم المساواة.

مسائل أخرى

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

٣٥ - اتخذ المجلس القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في ٢٨ نيسان/أبريل. وكان هذا أول مرة يتخذ فيها المجلس قرارا بشأن هذا الموضوع.

٣٦ - ويهدف هذا القرار إلى الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها ووسائل إيصالها إلى الفاعلين من غير الدول. فأعمال الانتشار يجب أن تجرم ويجب أن تعزز إجراءات المراقبة، بما في ذلك إجراءات المراقبة على الصادرات، وتحسن التشريعات والأحكام الإدارية ذات الصلة. وقبل اتخاذ هذا القرار، أجريت مناقشات مكثفة في إطار مشاورات

عقدت بمجلس الأمن في ٨ و ٢٠ و ٢٨ نيسان/أبريل وفي إطار جلسة مناقشة مفتوحة عقدت في ٢٢ نيسان/أبريل.

٣٧ - ويفرض القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامات بعيدة الأثر باتخاذ عدد من الإجراءات القانونية والإدارية. ولذلك، دعا العديد من الأعضاء إلى إجراء نقاش مفتوح بشأن مشروع القرار قبل وضعه في صيغته النهائية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أجري هذا النقاش بمشاركة نشيطة من ٥١ دولة عضوا أسهم العديد منها إسهاما قيما في المشروع. وأعربت الغالبية العظمى من المندوبين عن تأييدهم لأهداف القرار المتمثلة في سد الفجوة الخطيرة في إطار الأمن الدولي، وأكدوا التزامهم بتنفيذ هذا الصك الجديد والهام تنفيذا كاملا. واتفق المندوبون على أن القرار لا يغير المعاهدات أو الترتيبات القائمة المتعلقة بنزع السلاح ومراقبة الأسلحة وضمان عدم انتشارها والتحقق منها، إذ أن هذه الصكوك تحتفظ بأهميتها كاملة ويجب المضي في تطويرها، ولا يشكل القرار أساسا لاتخاذ إجراءات إنفاذ انفرادية.

٣٨ - وتقضي أحكام القرار بأنه يتعين على جميع الدول أن تقدم، في غضون الشهور الستة المقبلة، أول تقرير عن الخطوات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذه.

دور قطاع الأعمال في منع الصراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع

٣٩ - اجتمع المجلس، في ١٥ نيسان/أبريل، لمناقشة دور قطاع الأعمال في منع الصراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وكان المتكلمون الضيوف في الجلسة العامة هم كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ ورئيس البنك الدولي؛ وهينريش فون بيريز، رئيس مؤسسة سيمنس وكبير موظفيها التنفيذيين، والسفيرة ماريا راز، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسفير دوميساني شادراك كومالو، رئيس الأفرقة الاستشارية المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٠ - وشاع في أوساط المتكلمين رأي عام يفيد أن قطاع الأعمال له دور هام في منع الصراعات وحسمها. فالقطاع الخاص يمكنه أن يوقد لهيب الصراعات مثلما يمكنه أن يساعد على التغلب عليها. وشدد المتكلمون على دور قطاع الأعمال في توفير فرص العمل، ولا سيما في البلدان الخارجة من الصراعات. وأشار بعض المتكلمين إلى ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا باعتباره مثالا جيدا عن نهج شامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وأشير مرارا إلى عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس الخام

باعتبارها مثالا جيدا عن الشراكة المعقودة مع القطاع الخاص من أجل الحد من الدور الذي يلعبه الاتجار بالماس في تمويل الصراعات.

٤١ - وأشار الاجتماع إلى الحاجة الملموسة إلى اتباع جميع المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لمنهج أكثر تماسكا من أجل الاستفادة على وجه أفضل من الطاقات الكامنة التي تتيحها مبادرة المؤسسات الخاصة في الجهود لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراعات. وبهذا الصدد، اقترح العديد من المتكلمين متابعة الاجتماع وطلب بعض الأعضاء تقريرا لاحقا من الأمين العام.

الأطفال في الصراعات المسلحة

٤٢ - اتخذ المجلس القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة في ٢٢ نيسان/أبريل. وكان هذا القرار، وهو القرار الخامس الذي اتخذه المجلس بهذا الشأن، ثمرة مفاوضات مكثفة. ويفرض القرار أهدافا محددة تحديدا زمنيا دقيقا على الأطراف التي تجند أطفالا أو تستخدمهم جنودا، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية. ويعطي القرار أيضا زخما جديدا ضروريا للغاية لتحسين الرصد والإبلاغ في مقر الأمم المتحدة والميدان على السواء. ومن بين المجالات الأخرى التي جرى التركيز عليها حماية الأطفال، ولاسيما الفتيات، من الاستغلال الجنسي، والحد من بيع الأسلحة الصغيرة، وتوفير التعليم باعتباره وسيلة لوقف تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال والحؤول دونهما. كما وسع المجلس نطاق القرار إذ أخذ في الاعتبار انتهاكات فظيعة أخرى، إلى جانب تجنيد الأطفال. ولذلك، فإن القرار يحرز أوجه تقدم هامة في مسيرة الكفاح من أجل حماية حقوق الأطفال ذات الصلة بالصراعات المسلحة.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، يعلن المجلس، لأول مرة، في القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، عزمه النظر في فرض تدابير مستهدفة على الأطراف التي تتمادى في اقتراف الممارسات غير القانونية المتصلة بتجنيد الأطفال.

الفريق العامل المعني بحفظ السلام

٤٤ - أجرى الفريق العامل المعني بحفظ السلام التابع لمجلس الأمن مناقشة بشأن شكل بعثة حفظ السلام المزمع إيفادها إلى بوروندي وولايتها في ٧ نيسان/أبريل. وشارك في المناقشة أصحاب المصلحة الرئيسيون في البعثة المقبلة. وقدمت الأمانة العامة إحاطة للفريق العامل بشأن الحالة في بوروندي والخطط المتعلقة ببعثة حفظ السلام. وفي وقت لاحق، تبادل المشاركون الآراء بشأن منجزات البعثة الأفريقية في بوروندي، والمساهمات والدعم اللازمين

لبعثة الأمم المتحدة المقبلة لحفظ السلام، وأمن أفراد حفظ السلام، واستراتيجية الخروج من البلد، وكفالة استدامة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي عن طريق إقرانها في وقت مبكر بتدابير بناء السلام، ونقاط إرشادية لولاية بعثة حفظ السلام.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة/وحركة طالبان

٤٥ - قدم هيرالدو مونوز، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وحركة طالبان في ٢٧ نيسان/أبريل، إحاطة إلى المجلس بشأن جوانب محددة تتعلق بتنفيذ الجزاءات. وعملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، قدم قائمة بأسماء ٦٨ دولة عضوا لم تقدم حتى الآن التقارير المطلوبة منها بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وبعد أن شدد الرئيس على أهمية التقارير المقدمة من الدول باعتبارها أدوات قيمة لتقييم مستوى تنفيذ التدابير الجزائية، أعلن أن خبراء اللجنة سيتصلون بالدول التي لم تقدم التقارير المطلوبة ليناقشوا معها أسباب عدولها عن تقديمها موضحا أن المساعدة ستقدم لتلك الدول عند الضرورة.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٦ - بعد مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، انتخب المجلس، في ٨ نيسان/أبريل، الممثل الدائم للجزائر رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وانتخب بنن والفلبين نائبين للرئيس لولاية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.